جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	والمتوسطة في الجزائر العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة	
الإسم واللقب	شامية بن عباس	هدي معيوف
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذة محاضرة	أستاذة محاضرة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة خنشلة	جامعة سوق أهراس
ملاحظات	/	/

العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلي إلقاء الضوء علي موضوع ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، حيث تلقي اهتماما كبيرا ومتزايدا على المستوى المحلي والدولي، والجزائر كغيرها من الدول باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا فعالا في التصدير الإنتاجي للابتعاد والخروج عن قطاع المحروقات، تعمل جاهدة على تشجيعها ومرافقتها بجملة من الحوافز لزيادة توجيه مبادرتها إلى الاستثمار فيه ودفعه إلى العمل الإنتاجي أكثر لتوسيع دائرة التصدير خارج الريع .

كما تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق تطوير المجتمع المحلي.

وخلصت الدراسة إلي انه رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية نظرا لأهميتها ودورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي،ولكنها لم تلقى الاهتمام اللازم الذي ينبغي آن توليه الدولة لهذا القطاع المهم والحساس،حيث لم تمنحه الجزائر الفرصة لإثبات وجوده وأداء دوره في التنمية.

الكلمات المفتاحية: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نسيج الاقتصاديات المعاصرة، تطوير المجتمع المحلي.

Abstract :

The promotion and development of small and medium-sized enterprises in various fields is of great interest at the local and international levels. Algeria, like other countries, is an effective source of productive exports to move away from the hydrocarbon sector, striving to encourage and accompany it with a range of incentives to further orient its initiative to Invest in it and push it to more productive work to expand the export circle outside rents.

Small and medium enterprises occupy an important place within the fabric of contemporary economies because they are essential to revitalize the national economy and achieve community development.

Therefore, small and medium enterprises are one of the keys to local development and their importance is in their developmental role at the economic and social level. He did not receive the necessary attention that should be given by the state to this important and sensitive sector. Algeria did not give him the opportunity to prove his existence and play his role in development.

Key words: Small and Medium Enterprise Development, Contemporary Economics, Community Development.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي، وإحدى حلول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العالم، وذلك من خلال خلق مناصب عمل وزيادة الناتج الإجمالي المحلي وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات وجدب المدخرات والقيمة المضافة وأيضا توفرها على عدة خصائص ومميزات تساعدها على التأقلم والتكيف في مختلف البيئات المتغيرة.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة معتبرة في ميزان المدفوعات أي دولة وبالأخص الميزان التجاري، الذي يعد جزءا مهما لنشاط الاقتصادي وأهم مؤشرات التوازن الخارجي، وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الميزان في المساهمة في تعديله وتوازنه من خلال زيادة الصادرات وتنويع أنشطتها ومنجاتها كما وكيفا، صناعيا وزراعيا ذلك كبديل قوي خارج قطاع الريع.

وبالرغم من مصادر التمويل المتنوعة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه جملة من الصعوبات والمشاكل التي تعيق سيرورة تقدمها واستقرارها وتقلل قدرتها على العمل، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة كالمشاكل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة باليد العاملة الغير المؤهلة ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كالمشاكل المرتبطة بالتكنولوجيا والتسويق .... الخ.

إشكالية البحث: بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هدا الموضوع من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هي مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

منهجية البحث: تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع.

خطة البحث: من أجل معالجة الإشكالية فقد قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاث محاور أساسية وفق ما يلي:

- **المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛**
- **المحور الثالث: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ما يلاحظ في هذا المجال أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، وذلك بسبب اختلاف المعايير المعتمد عليها في تصنيف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى التي تنقسم إلى نوعين: معايير كمية ومعايير نوعية،

1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1: المعايير الكمية: وهي المعايير التي يمكن قياسها والتي تصلح للأغراض الإحصائية حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى (مجموعتين)

أ-المؤشرات الاقتصادية والتقنية: وتتمثل في: عدد العمال، حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسة، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستخدمة.

ب-المؤشرات النقدية :وتتضمن المؤشرات التالية: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد العمال لأنه من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية كما انه معيار تعتمده معظم الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة. وبالرجوع إلى الجدول الموالي الذي يعطينا صورة عملية لاستعمال هذه المعايير الكمية في مجموعة من الدول كما هو موضح:

جدول رقم (01): المعايير الكمية للتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدول	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	عدد العمال	راس المال
الجزائر	250	15 مليون دينار جزائري
فرنسا	500	5مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	500	/
الهند	/	52 ألف روبييه
وم أ	300	/
البرازيل	/	3.6 مليون دولار
اليابان	300	100 مليون ين

المصدر: بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 30 ديسمبر 2008.

2-1 المعايير النوعية :يتم الاعتماد عليها كمعايير مكملة للمعايير الكمية، وتنقسم بدورها إلى:

معيار السوق: يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ محدودية نطاق عملها من حيث تركز نشاطها في إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة هذا من جهة، ومن ناحية ثانية نجد قوة ارتباطها بالمجتمع المحلي في تدبير مستلزماتها من عناصر الإنتاج أو المدخلات وفي تسويق منتجاتها وقلة احتياجها لاستيراد مستلزمات من الخارج.[1]

- **معيار الملكية:** يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.
- **معيار المسؤولية** :حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ.[2]

2 – تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا: بأنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها 05 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال لا يفوق 500 عامل بالنسبة للمؤسسات الصناعية، وأقل من 20 عامل بالنسبة للمؤسسات الخدمية.[3]

– تعريف البنك العالمي: ويميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة:

– يعرف المؤسسة المصغرة بكونها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها إل 10 عمال وإجمالي أصولها 100000 دولار.

– كما يعرف المؤسسة الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تضم اقل من 50 عاملا وأكثر من 10 عمال، واصوها أكبر من 100000 دولار واقل من 3 ملايين دولار.

– أما المؤسسة المتوسطة فيعرفها بأنها المؤسسة التي يتجاوز فيها عدد العمال 50 عاملا واقل من 300 عامل، بينما أصولها لا تتجاوز 15 مليون دولار.[4]

– تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف ب:

– تشغل من 1 إلى 250 عامل.

– رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دح وإيرادها السنوية أقل من 500 مليون دج.

– تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن 25٪.

وقد صنفت كل من المواد 7.6.5 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدي وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:[5]

جدول رقم (2): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

المعيار / الصنف	عدد العمال عامل	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	اقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200	اقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200الى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير، سطيف، 2011، ص- ص: 11-10.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى والتي نوجزها فيما يلي:

- مركزية القرار وخاصية المرونة: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسييرها على هرم شخصي بسيط ويكون مالك المؤسسة على قمة الهرم بحيث أن اتخاذ القرار يعود في النهاية إلى هذا الأخير، ولا يمنع أن يعتمد على إطارات من عماله يرى فيهم الكفاءة في اتخاذ القرار بالاستشارة دون أن يمنحهم السلطة، وبالتالي فنشاط المؤسسة يتوقف على هؤلاء الذين يتحملون كل المسؤوليات الإدارية والمالية حيث تكون القرارات سريعة ومباشرة، كما يتميز هذا النوع بخاصية المرونة، والتي يقصد بها القدرة على التغير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، ومن خصوصيات هذا القطاع هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن هذه المؤسسات من تكييف نشاطها وأسلوب عملها حسب احتياجات السوق.

- ضآلة رأس المال: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبرى، فقلة رأس المال يسهل عملية تأسيسها وإدارتها والقدرة على الاندماج في النسيج الوطني وذلك في إطار فضاء صناعي متطور ومتكامل.

- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية على المدى البعيد، تمكن المؤسسة من تحقيق القدرة التنافسية في السوق.[6]

- انخفاض الطاقة الإنتاجية وجودة الإنتاج: فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم فقد أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبير ة، كما أن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

- القابلية للتجديد والابتكار: تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضاء العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي:

-التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة؛

-الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر؛

-تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار؛

-الاستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والابتكار؛

– التجربة والإقدام من الأمور المطلوبة للنجاح في تحديد النشاط وابتكار أساليب جديدة لخدمة العملاء.[7]

– القدرة على الانتشار في المناطق الأقل تطورا: حيث من خلال انتشارها في المناطق النائية والمعزولة تعمل على توزيع الدخل وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك بفضل مرونتها في اختيار الموقع وقلة حاجياتها للهياكل القاعدية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي وتوجيه الاستثمار والنشاط نحو هذه المناطق.

– القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة: حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبيرة، ذلك أن من قدرتها تقوية المؤسسات الكبيرة من خلال توفير الاستهلاكات الوسيطة (التكامل نحو الخلف) أو تقوم بدور التوزيع والتقديم للخدمات (التكامل نحو الأمام)، وذلك في إطار العقود من الباطن.

– القدرة على ضمان الفعالية في التسيير: إن بساطة هيكلها التنظيمي والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، ومرونة نظام الاتصال الداخلي، يمثل سمات طرق التسيير فيها، وهو ما يجعل من العملية التسييرية تضمن تحقيق مؤشري الكفاءة والفعالية على مستوى جميع مستوياتها الوظيفية، وهو ما يتناسب مع سرعة اتخاذ القرارات التي تضمن سرعة التأقلم مع بيئة الأعمال السريعة التقلب.

– القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الاستفادة من مميزات الوضع العالمي الجديد، وذلك نظرا للطبيعة المرنة لهذه المؤسسات للتكيف مع هذه المتغيرات، وأصبحت فرصة بقائها ونموها أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة (إمكانية التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته).[8]

4– دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من ادوار اقتصادية واجتماعية في تحقيق برامج التنمية، أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، وإشباع الحاجات وتحقيق الرفاهية، ونستعرض فيما يلي أهم الأدوار:

أ–الأهمية الاجتماعية:

–تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلّع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

–المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعدادا هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية، كما أن انتشار
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم.

–التخفيف من المشكلات الاجتماعية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

وتستطيع هذه الصناعات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلاً من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعياً لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية.[9]

ب–الأهمية الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

– منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

–اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

–تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.[10]

–المساهمة في زيادة الناتج القومي: وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني.

–المساهمة في الحد من مشكلة البطالة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عمومًا في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ورغم التفاوت في تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر، إلا أنّه قلما يقل مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة، وذلك أن طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفر حافزا قويا لخلق فرص العمل.

–دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجًا للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

–قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة: عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها، وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، فضلا عن أن هذه المؤسسات هي: عبارة عن بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

–وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحليةسواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعًا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلاتالمصنعة محليًا، فضلًا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجًا لدى شعوب العالم المختلفة.

–المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم، ومن المفيد ذكره أن المؤسسات الصغيرة تمثل 80 % من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي.[11]

المحور الثاني– الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1. مشكل التمويل والائتمان : تعتبر مشكلة التمويل والائتمان بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق فكثير ما تعتمد على قدراتها الخاصة أي التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين او على القروض العائلية او الاقتراض من الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.

أما فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج.

2.مشكل العقار الصناعي: بعد تعرّضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نأتي لنطرح مشكلا آخر والذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها:

3.مشكل الإجراءات الإدارية: يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأنّ الإدارة الجزائريةلازالت تمثّل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي

المملل، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاطالمؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ممّا ضيّع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض.[12]

4.مشاكل التموين: إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية

ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

5-ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني: تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية.

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوي وديناميكي، واهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة رأس المال، إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية والتسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار.[13]

6.المشكلات التسويقية: وتتمثل فيما يلي:

***مشكلات التسويقية خارجية** : نذكر من أهمها:

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة؛
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية؛
- مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على حجم الطلب الكلي.

***مشكلات التسويقية داخلية:** نذكر من أهمها:

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم؛
- الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة؛
- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما؛
- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.[14]

7-المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا

المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.

8-المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.[15]

9-التطور التكنولوجي: لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

10-عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت.

11-التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الأجنبية.

12-التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية وسيعزز من توجه العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[16]

المحور الثالث – الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة: لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة ب:

1-تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

2-تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-إعداد النشرات ا لإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ، ومراكز التسهيل ، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[17]

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم المؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل ومتابعة فئة الشباب العاطل عن العمل، ومساعدته من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات، وقد أنشئت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر في 1996/09/08، وللوكالة عدة فروع جهوية والعديد من الوكالات المحلية، وهي تقع تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية:

-تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة؛

-متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع؛

-تقديم الدعم ألمعلوماتي في الميادين الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع؛

-تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل؛

-التنسيق المستمر بين أصحاب المشاريع والمصالح الإدارية والمصرفية؛

-تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع في ميادين التسيير المالي وتعبئة القروض؛

-تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير والتنظيم الإداري.

3-وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: أنشئت وكالة ترقية ودعم الاستثمار كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب صدور قانون الاستثمار لسنة 1993، وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لتسهيل العملية الإجرائية الإدارية المتعلقة بإقامة استثماراتهم، وذلك من خلال إنشاء الشباك الوحيد الذي يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع، وذلك من أجل التقليص في آجال. الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع، دون تجاوز الحد الأقصى المحدد ب 60 يوما.

مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمار بأداء المهام التالية:

- متابعة الاستمارات وترقيتها ؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- تقديم بعض الامتيازات التي تضمن ترقية الاستثمارات؛
- تقديم التسهيلات والإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- المتابعة والمراقبة الدائمة للاستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط والمواصفات المحددة.[18]

4-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لها عدة مهام، نذكر منها ما يلي:

-تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة ترقية خبراتها واستشاراتها؛

-متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛

-إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاط الاقتصادية؛

- جمع واستغلال ونشر المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وحددت إستراتيجيتها بشكل أساسي في مواصلة النشاط الذي بدأ في تجربة برنامج " ميدا" برعاية الاتحاد الأوروبي، على أساس توسيع نطاق استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من حيث حجم المؤسسات وقطاعات النشاط، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في الحصول على المعلومات وأدوات التسيير؛

-تشجيع عمليات التأهيل الجماعية وإنشاء شبكات الربط والاتصال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تطوير منهج الجوارية والاستماع لانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[19]

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: وهي كالتالي:

أ-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث أنها:

- تشرف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وهي تقوم ب:

- إدارة وتسيير القرض المصغر الممنوح للمواطنين؛

- تقديم القروض بدون فوائد ؛

- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع؛

- تقديم الاستشارات والإعانات للمستفيدين ومتابعة أنشطتهم.

ب-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: تم إنشاء الصندوق لضمان مخاطر القروض المصغرة حيث يتكفل بضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية، وفي حالة عدم نجاح المشروعات فإنه يقوم بتغطية الديون المستحقة وفوائدها بنسبة تصل إلى 85%.[20]

خاتمة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، والتي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات باعتبارها وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها في جميع التصنيفات المختلفة لها، مع احتفاظ كل نوع من هذه المؤسسات بمجالات تخصصه المتعددة التي تتمتع بدرجة عالية من المهارة والتميز.

إلا أن ذلك لم يمنع من وجود عدة عوامل تحكم قيام هذه المؤسسات وكذلك اعتراضها لعدة مشاكل ومعوقات تحد من نموها ومن نشاطها على الرغم من وجود مصادر للتمويل ومواجهة هذه المشاكل.

وباعتبار هذا النوع من المؤسسات يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني يمكننا تقييم النتائج والتوصيات التالية:

– تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال دعمها وتحفيزها خاصة في المناطق النائية؛

– التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المناطق لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها كل المنطقة؛

– إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وإشكال الاستثمار في المجال الإنتاجي كالنشاط الزراعي والصناعي، والتي تزيد من الصادرات وتعمل على زيادة نصيب الجزائر من الأسواق الخارجية والمساهمة في الناتج المحلي الخام؛

– إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف الخطط الهادفة للوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية وذلك بتكوين الأعوان المكلفين بالقيام بالعملية التصديرية، وإجراء البحوث التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة وضمان التنافسية العالية بها؛

– الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينهما والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات؛

– إقامة قنوات اتصال، وبيئة تعامل تستهدف جذب المستثمرين للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لأي نشاط وهذا من خلال إقامة تربصات تكوينية للمسيرين ولليد العاملة في الماهرة العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

1-بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 30 ديسمبر 2008، ص ص: 147-148.

2-بطاش غانية، بن مالك محمد حسان وبن نعميه سعيدة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ليسانس، ورقلة، 2013، ص: 6.

3-نعرورة بوبكر، يحياوي مفيدة، حواس عبد الرزاق، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-2013/05/06، الوادي، ص: 3.

4-طالبي خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، قسنطينة، 2010، ص: 8.

5-مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير، سطيف، 2011، ص- ص: 11-10.

6-حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، تلمسان 2010، ص ص: 11- 12.

7-غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06، ص: 6.

8-عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، المسيلة، 2007، ص ص: 8-10.

9-قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2011، ص: 62.

10-زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2006، ص ص: 29- 30.

11-الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06، ص: 7.

12-زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2006، ص ص: 25-22.

13-كتوش عاشور، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و18 أفريل 2006، ص: 1039.

14-بطاش غانية، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

15-مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35- 36.

16-فهيمة درار، صباح براجي، وفاء قاسمية، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، تبسة، 2015، ص ص: 27- 28.

17-المرجع نفسه، ص: 196.

18-عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35- 39.

19-قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، ورقلة، 2013، ص:155.

20-بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ليسانس، ورقلة، 2012، ص: 27.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر